التحرك السياسي للحكم الاردني ازاء مستقبل الضفة الغربية

عيسى عبد الحميد

بما اشتملت عليه نتائج حرب تشرين الوطنية ، من متغيرات نسبية في علاقات الصراع وموازين القوى المحلية ، ومن عناصر جديدة في الموقف السياسي الراهن ، تبقى نتائج هذه الحرب وتفاعلاتها الجارية والمنتظرة ، محل دراسة وفحص مستفيضين من جانب المعنيين بشؤون المنطقة ومجريات الصراع العربي — الاسرائيلي .

وسيقتصر البحث في دراستنا هذه ، على الآثار التي تركتها حرب تشرين على عملية تشكل المستقبل السياسي للضفة الغربية المحتلة ، من خلال عرض التحرك السياسي الاردني وتحليل أطره الدولية والعربية والمحلية ، ومن خلال علاقات الصراع والتحالف مع مختلف أطراف الصراع المباشرة منها وغير المباشرة . ويرجع الاختيار المحدد لموضوع الدراسة هذه الى سببين هامين :

الاول ، ان الضفة الغربية تحتل في حيز الصراع ، محل النقطة المركزية الاولى ، التي تتقاطع عندها مواقف الاطراف المختلفة . وبالتالي ، فان الشكل الذي سيتقرر عليه المستقبل السياسي للضفة الغربية ، سوف يكون انعطافا هاما ، ليس في مجرى النضال الوطني الفلسطيني فحسب ، وانما في حياة وتطور عدد من الكيانات السياسية في المنطقة .

الثاني ، ان التحرك السياسي للحكم الاردني ، طوال الفترة التالية لحرب تشرين ، يفيض بكثير من المتغيرات التفصيلية التي تشكل في مجموعها العام ، الجهد الاكثر اثارة وخطورة في آن معا ، لصياغة وتقرير المستقبل السياسي للضفة الغربية ، بما يتعارض والاهداف الوطنية المرحلية لنضال الشعب الفلسطيني، ويهدد مجمل مكتسباته وانجازاته التي تحققت طوال سنوات كفاحه الوطني السابقة .

[١]

تحدد التحرك السياسي العام لنظام الحكم الاردني بعد تشرين الاول ١٩٧٣ بالآفاق السياسية التي حكمت العمل العسكري العربي خلال الحرب ، وترسمت خطواته السياسية في المجالين العربي والدولي ، الميل العام نحو اقرار تسوية سياسية لازمة المنطقة .

لم تكن مهمة النظام الاردني هذه بالسهلة . فحرب تشرين باعتبارها فعلا وطنيا هدف منه تحقيق انجازات وطنية ، تظل تستعصي على كل محاولة تستهدف تثميرها في مجالات غير وطنية . الى جانب هذا فان احجام النظام الاردني عن الاسهام بفاعلية وجدية في حرب تشرين(١)، وضعه وراء عجلة التسوية وليس في موضع المشاركة في ادارة دفتها .